



مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
CENTRAL BANK OF THE U.A.E.

المؤتمر السنوي للبنوك السعودية والإماراتية لتحديد التحديات والفرص في القطاع المصرفي

- كلمة افتتاحية -

معالي مبارك راشد المنصوري
محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة

الرياض – 24 نوفمبر 2019

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الدكتور أحمد بن عبد الكريم الخليلي
محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

اسمحوا لي في البداية أن أتوجّه بالشكر إلى القائمين على هذا المؤتمر بالأخص معالي الدكتور أحمد بن عبد الكريم الخليلي على كرم الضيافة وحسن الاستقبال، وعلى حسن اختيار المواضيع وعمق المحتوى والتنظيم الناجح للمؤتمر السنوي الأول للبنوك السعودية والإماراتية.

وضعت قيادة المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة خطة لتنفيذ 44 مشروعاً مشتركاً في إطار مبادرة "استراتيجية خلوة العزم" من خلال 3 محاور رئيسية هي المحور الاقتصادي.... والمحور البشري والمعرفي والمحور السياسي والأمني والعسكري..... ويتضمن المحور الاقتصادي حزمة

واسعة من المبادرات والبرامج الاقتصادية المشتركة ترمي إلى تحقيق التكامل على جميع الصعد الاقتصادية والتنموية، أبرزها العملة الرقمية المشتركة، وصندوق للاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتمكين القطاع المصرفي في البلدين ومواءمة الإجراءات والتشريعات الاقتصادية ومجلس مشترك لتنسيق الاستثمارات الخارجية.

يسعى المؤتمر السنوي للبنوك السعودية والإماراتية إلى ترسيخ التعاون بين البنوك السعودية والإماراتية، وتسهيل الضوء على التحديات الماثلة أمامنا وأفضل الطرق لمواجهتها... وكذلك اغتنام فرص التمويل والاستثمار في بلدنا خلال الفترة الانتقالية إلى حقبة "ما بعد النفط".

ولا شك أنّ هذه المؤتمر سيعزّز التعاون الوثيق بين دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، والذي تطوّر على مدى العقود الماضية ضمن نظرة مستقبلية طويلة المدى، في إطار رؤية الامارات العربية المتحدة 2021... ورؤية المملكة العربية السعودية 2030.

وفي سياق هذا التعاون المثمر، أودُّ الإشارة إلى أنّ مجمل التبادل التجاري بين الإمارات و السعودية قد بلغ هذه السنة - حتى نهاية شهر سبتمبر - ما يزيد عن مئة وسبعة مليارات درهم (107)¹.

كما أنّنا نسعى إلى زيادة حجم التبادل التجاري والاستثمارات بين البلدين، وتعريف التحديّات من أجل وضع سياسات ملائمة هدفها دعم النشاط المصرفي وتعزيز الشراكة بين البنوك السعودية والإماراتية.

في ما يلي، سوف أُسلِّطُ الضوء على تجربتنا في دولة الإمارات، التي تتمحور حول ثلاثة مواضيع تضمّنها جدول أعمال المؤتمر، ألا وهي: الوعي والشمول المالي... تطوير قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة... وأخيراً دعم التقنيات المالية الحديثة المعروفة بـ "Fintech".

أولاً: الوعي والشمول المالي

مع تعدّد المنتجات المالية والمصرفية، أصبح من الضروري توعية عملاء المؤسسات المالية بخصوص الخيارات المتاحة لمساعدتهم على اتخاذ القرارات السليمة.

¹ مجموع: 31 مليار درهم صادرات غير نفطية و48 مليار درهم إعادة التصدير من الامارات، مقابل 28 مليار درهم صادرات السعودية الى الامارات.

وفي ما يخصّ الودائع والاستثمارات، تمكّن الثقافة المالية العملاء من الأفراد والشركات من الوصول إلى فهم أكبر لشروط وعوائد هذه المنتجات.

أما بالنسبة للاقتراض، فإنّه من الضروري أن يكون المقترض على دراية بكافة الشروط، ما يجعله أكثر قدرة على الإيفاء بخدمة الدين خلال فترة الاستحقاق.

وفي هذا الإطار، توضح مصادر عدّة، بينها نتائج استبيان حديث لشركة Standard And Poor's حول الوعي المالي في العالم، النقص الكبير في الوعي المالي، حتّى في الدول المتقدّمة، ما دفع بعض المصارف المركزية إلى إعداد برامج متخصصة في هذا الشأن، باستعمال التقنيات الحديثة ومواقع التواصل الاجتماعي.

وبالنسبة لدولة الامارات، فقد تمّ التأكيدُ على أهمية الوعي المالي في القانون الاتحادي رقم (14) لسنة 2018 بشأن المصرف المركزي وتنظيم المؤسسات والأنشطة المالية، حيث ورد في المادة (121) ما يلي:

"على المصرف المركزي والمنشآت المالية المرخصة العمل سويّاً على رفع مستوى الوعي لدى المجتمع عن أنواع الخدمات المصرفية والمنتجات المالية والمخاطر الكامنة فيها، وذلك من خلال كافة وسائل التواصل ووسائل الإعلام المتاحة، ووفقاً للضوابط التي يحددها المصرف المركزي."

إنّ هدف المصرف المركزي هو مساعدة مستهلكي الخدمات والمنتجات المالية لتعزيز الفهم المتعلق بمزايا هذه الخدمات ومخاطرها، وذلك لمساعدتهم على حسن إدارة أموالهم بما في ذلك الأموال المقترضة من المؤسسات المالية والتي يلتزمون بدفع مستحققاتها.

وعلى هذا الأساس، نظّم مصرف الإمارات المركزي ورش عملٍ مفتوحة للجمهور، علاوةً على عددٍ من المبادرات، بالشراكة مع مؤسسة التنمية الأسرية، والتي تناولت مواضيع ذات أهمية، ومنها:

- فوائد الاتّجار
- وكيفية وضع ميزانية للعائلة
- وبطاقات الائتمان والقروض الشخصية والمخاطر المتعلقة بها
- والمنتجات المصرفية الأخرى، مثل الرهن العقاري والسحب على المكشوف

أما بخصوص الشمول المالي، الذي يُعنى بحصول الجميع على الخدمات المالية الأساسية وبأسعار معقولة، بما في ذلك شريحة محدودي الدخل، فهو يساعدُ الأفرادَ على إدارة أفضل للموارد المالية، نظراً للأمان والعائد الذي توفّره المؤسسات المالية للمودعين.

وبناءً على ذلك، يمكن للمودعين الحصولَ على القروض عند الحاجة، بما يعزز المبادرات الفردية والاستثمار خصوصاً في المشاريع متناهية الصغر، والصغيرة، والمتوسطة.

لذلك، تعتبر الهيئات الدولية الشمول المالي عاملاً رئيسياً لتحقيق سبعة من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، كما التزمت مجموعة العشرين بتعزيزه في جميع أنحاء العالم.

وبالنسبة لدولة الامارات، نصّت المادة (123) من القانون المشار إليه أعلاه على أن "يضع مجلسُ الإدارة الأنظمةَ التي تكفل لكل شخص طبيعي الحق في الحصول من المنشآت المالية المرخصة عن كل أو بعض الخدمات أو المنتجات المالية الملائمة له."

وتشير مؤشرات الشمول المالي لدولة الامارات، التي ينشرها البنك الدولي، إلى أنّ ستةً وسبعينَ في المئة (76) من النساءِ لهنّ حساباتٌ لدى المؤسسات المالية، مقابل ثلاثةٍ وتسعينَ في المئة (93) للرجال.

ونحن نعمل في المصرف المركزي على تحسين هذه المؤشرات وتحقيق الشمول المالي لكافة الشرائح الاجتماعية.

أمّا أهم المبادرات التي نقوم بها في هذا المجال، فهي:

- الخدمات التي يتوجب توفيرها للنساء من ذوي الاحتياجات الخاصة، ضمن الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة
- والمبادرة الخاصة بالشباب الذين يقضون الخدمة الوطنية، لإعفائهم من متطلبات الرصيد الخاصة بالحسابات لدى البنوك
- إضافةً إلى دعم كافة المشاريع الداعمة للمساواة بين الجنسين.

أنتقل الآن إلى الموضوع الثاني، وهو تطوير قطاع المؤسسات
متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

بناءً على استراتيجية الدولة للانتقال إلى حقبة "ما بعد النفط" وبناء اقتصاد أكثر تنوعاً وتنافسياً ومبنياً على المعرفة والتكنولوجيا المتقدمة، كان لا بدّ من تطوير قطاع المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الواعد، شرط أن تتوفر له الظروف المناسبة.

ورغم أنّ القروض الممنوحة لهذه الفئة من المؤسسات لا تتجاوز 10.4% من القروض المصرفية الممنوحة لشركات القطاع الخاص و5.4% من إجمالي الائتمان المحلي، والعراقيل التي يتعرض لها أصحاب هذه المشاريع، بالإضافة إلى أسعار الفائدة المرتفعة على القروض بالنسبة للذين يحصلون على التمويل، إلا أنّ الدراسات التي قام بها مصرف الإمارات المركزي أظهرت بوضوح أن التمويل ما هو إلا عنصر من عدة عناصر يجب أن تشكل أجندة متكاملة للتطوير.

وقد قطعنا شوطاً كبيراً في هذا المجال منذ الاجتماع الأول للجنة عالية المستوى في شهر يوليو من سنة 2018، والذي تولّد عنه فريق عمل أوكلت إليه مهمة إعداد الأجندة الشاملة للتطوير.

أما بخصوص تطوير البيئة العامة للمؤسسات، فقد ركزت أجندة

التطوير على:

- تدريب أصحاب المؤسسات على أسس الإدارة المالية وحسن اختيار المدققين الماليين المعتمدين،
- و.... تنفيذ قانون الإفلاس الصادر بموجب المرسوم الاتحادي رقم (9) لعام 2016، واعتماد قانون مشابه للأفراد
- وكذلك... العمل على إيجاد هيئة موحدة لشؤون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهيئة اتحادية لتطوير الصادات

وبالنسبة للتمويل، ركزت أجندة التطوير على:

- أولاً... أهمية توفير إطار تشريعي خاص بتمويل البنوك لهذه المؤسسات
- و.... مساعدة المؤسسات على توفير البيانات المطلوبة من قبل البنوك
- و.... الاستعمال الأفضل لسجل الأصول المنقولة لدى مصرف الإمارات للتنمية، لتشجيع المقرضين على منح التمويل
- وكذلك.... أهمية إيجاد برنامج اتحادي لضمان القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- وأخيراً... تطوير المصادر البديلة للتمويل، مثل شركات رأس المال المغامر، وشركات المساهمة الخاصة، وغيرها...

وهدفنا الرئيسي من هذه المبادرة هو أن نضع السياسات والإصلاحات المبنية على فهم موضوعي لواقع هذا القطاع الحيوي. الأمر الذي سيمكن هذه المشاريع من لعب دور أكبر في المستقبل في مجالات التوظيف والتنويع الاقتصادي والارتقاء إلى الاقتصاد المبني على المعرفة.

وانتقل الآن للموضوع الثالث الذي سيطرح في المؤتمر، وهو التقنيات المالية الحديثة وتطبيقاتها لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وما يعرف بـ **Fintech**.

لقد أصبح جلياً مدى أهمية هذه التقنيات بالنسبة للشركات الناشئة، التي أصبحت تحصل بمقتضاها على التمويل من مصادر بديلة للقروض المصرفية التقليدية.

لذلك، بات من أولوياتنا في المصرف المركزي تنظيم القطاع من خلال استراتيجية قمنا بإعدادها مع الشركاء الرئيسيين وهم (السلطات الرقابية في المناطق المالية الحرة، والهيئات الحكومية، والقطاع المالي، إضافة إلى الشركات المتخصصة في توفير التقنيات المالية...).

وتهدف هذه الاستراتيجية إلى إيجاد إطار تنظيمي متوازن يساعد على الابتكار والامن والسلامة للمؤسسات من جهة، وحماية المستهلك من جهة أخرى.

وعلى هذا الأساس تم اعتماد المبادرات التالية:

- البحوث في مجال تطبيقات التقنيات المالية
- و.... الواجهة التنظيمية أو ما يسمى بـ " Regulatory Interface " بين المصرف المركزي والمشاركين في السوق
- ومن ثم... منصة التنسيق لتبادل الآراء ودعم المشاريع المشتركة بين الشركاء الرئيسيين
- و... تطوير المواهب لتلبية الاحتياجات المتزايدة
- و.... كذلك التعاون في مجال الشراكة العابرة للحدود

هذا وإن مصرف الامارات المركزي يعمل على تأسيس "مكتب التقنيات المالية" بهدف الابتكار المالي والذي سيعمل على وضع نظام متكامل يهدف إلى تسهيل عمل المؤسسات المتخصصة في هذا المجال.

وفي هذا الإطار، نودّ الإشادة بمشروع دراسة العملة الرقمية بين دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى مشروع النظام الخليجي بين دول مجلس التعاون الخليجي و النظام العربي بين الدول العربية .

وستساعد هذه الأنظمة على خفض تكاليف التحويلات المالية، مما سيفتح المجال أمام البنوك للقيام بالتحويلات فيما بينها بصفة مباشرة والذي بدوره سوف يساعد على تنمية التجارة البينية بين الدول العربية و الخليجية.

ختاماً، أمل أن يرسخ هذا المؤتمر سبل التعاون بين البنوك السعودية والإماراتية، ويساعد في تحديد الفرص المتوفرة في مجالات التمويل والاستثمار و مجالات أخرى من أجل الاستفادة منها، بما يعزز الشراكة في ما بينها.

أشكركم على حسن الإصغاء والاهتمام.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.